المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: اثر الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية والإنسانية في العراق ما بعد 2003
اسم الكاتب: أ.م.د. سعد عبيد علوان السعيدي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2529
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 09:15 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

اثر الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية والانسانية في العراق ما بعد ٢٠٠٣

أ.م.د. سعد عبيد علوان السعيدي
كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد

ملخص

يعد الاستثمار الاجنبي المباشر من بين اهم المتغيرات التي تهتم بها ادبيات الاقتصاد والسياسة والسياسات المتعلقة بإدارة الدولة لاسيما تلك المتعلقة بإرساء الاستقرار وتحقيق نسب نمو متميزة ومن هنا مثل السعي لاجتذاب الاستثمار الاجنبي المباشر واحدا من بين اهم برامج الحكومات وهي ماضية في اداء نشاطها التنموي نظرا لعمل لاستثمار الاجنبي المباشر كناقل مساعد مع احداث قفزة تنموية اذا ما توافق مع جهد وطني مميز من قبل الدولة المضيفة، مع عدم نفي امكانية حصول نتائج سلبية في بعض الحالات وهذا الاحتمال يتسق مع ما ذهبت اليه فكرة البحث بخصوص الحالة العراقية ، حيث من اهم الاثار الايجابية التي يمكن ان تنتج عن عمليات الاستثمار الاجنبي المباشر في البلدان المضيفة ومنها العراق هي المساهمة في تحسين شروط التنمية الاقتصادية التي يمكن ان تفضي الى خلق بيئة مؤاتية لتفعيل بعض مؤشرات التنمية الانسانية (البشرية).

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الاجنبي – دوافع ومحددات الاستثمار – مؤشرات الاستثمار الاجنبي المباشر – التنمية الاقتصادية – التنمية البشرية.

Abstract:

Foreign direct investment is considered important for policy and economics because that is concerning state administration, especially those related to establishing stability and achieving growth rates. Attract foreign direct investment is one of the most important government programs and is continuing to perform its developmental activity due to the work of foreign direct investment as an aid carrier with a developmental leap if it is in line with a distinct national effort by the While not denying the possibility of negative results in some host country cases, this possibility is consistent with what the idea of research on the Iraqi case went to, As one of the most important positive effects that can result from foreign direct investment operations in host countries, including Iraq, is to contribute to improving conditions for economic development that can lead to creating an environment conducive to activating some human development indicators.

Keywords: foreign direct Investment, Motives and determinants of investment, Indicators of foreign direct investment, economic development, Human Development.

المقدمـة

يعد الاستثمار الاجنبي المباشر(foreign direct Investment) والذي سيتم اختصاره في اطار هذا البحث ب (FDI) من بين اهم المتغيرات التي اصبحت تهتم بها ادبيات الاقتصاد والسياسة فضلا عن السياسات الدولية والوطنية المتعلقة بإدارة الدولة واشاعة النمو والاستقرار الوطني والاقليمي والدولي. ومن هنا مثل السعي لاجتذاب الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI) بأشكاله المختلفة واحدا من بين اهم أجندة الحكومات وهي ماضيه في اداء نشاطها التنموي لاسيما في البلدان النامية ، نظرا لعمل(FDI) كناقل مساعد على احداث قفزات تنموية كما أثبتته تجارب عالمية عديدة اذا ما توافق مع جهد اقتصادي وسياسي مميز من قبل الدول المضيفة وهو ما يمثل شرطا لنجاح الاداء الاقتصادي الوطني ، على ان الاثر الايجابي لل(FDI) في اقتصاديات الدول المضيفة لا ينفي إمكانية حصول نتائج

سلبية تبعاً لفشل التعامل والتفاعل الايجابي والبنّاء بين (FDI) والدول المضيفة وبالتالي قد تكون له نتائج سيئة على الاقتصاديات المضيفة.

وهذا الاحتمال الاخير يتسق مع ما ستذهب له فكرة البحث الاساسية . ومن بين اهم الاثار الايجابية التي يمكن ان تنتج عن(FDI) في الدول المضيفة لاسيما منها النامية هي المساهمة في تحسين شروط التنمية الاقتصادية والتنمية الانسانية(البشرية) . وقد اشارت مثلا في هذا الشأن بعض البحوث والمعلومات والوقائع إلى أن (FDI) قد اسهم بشكل بارز في تحفيز بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية والتنمية الانسانية في بعض الدول النامية ومنها العراق لاسيما قبل عام ١٩٩٠ خاصة في مجال الخدمات والرفاهية وقطاعات الصحة والصناعات ورفع نسبة حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي . وفشل في تحفيز قطاعات اخرى كمؤشر الحرية ، في حين شهدت مؤشرات التنمية الاقتصادية والانسانية في العراق تراجعا كبيراً خلال الحصار الاقتصادي وانسحاب المستثمرين الاجانب ووقف نشاطهم بشكل مطلق .

أهمية البحث

بعد انتهاء الحصار والعقوبات الدولية الاخرى أثر التغيير السياسي الذي شهده العراق منذ عام٢٠٠٣ عاد مناقشة موضوع (FDI) الى واجهة الجدل خصوصا بما يتعلق بمدى اسهامه في النهوض بأعباء التنمية الاقتصادية والانسانية في العراق حاضرا ومستقبلا.

اشكالية البحث

يحاول البرهنة على فرضية، اما الاشكالية فتتلخص بالسؤال الاتي (هل هناك اثراً للاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية والإنسانية في العراق بعد التغيير عام٢٠٠٣ وما هي نوعية وطبيعة ومدى ذلك الاثر؟ واتساقاً مع هذه

الاشكالية تستند الدراسة على فرضية تعد بمثابة الحل الاولي للإشكالية وهي (سيكون هناك اثرا ايجابيا مشروطا للاستثمار الاجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية والإنسانية في العراق بعد٢٠٠٣). حيث ترتبط نتائج دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية بأشكالها بمدى اصلاح الواقع الامني والتشريعي والمالي والاجتماعي والسياسي العراقي الذي يمثل البيئة المناسبة لعمل المستثمر الاجنبي. وستتعامل هذه الفرضية مع معطيات المستقبل المتوسط باعتباره المدى الافضل لقياس اثر الظواهر والمتغيرات المتفاعلة مستفيدين من معطيات الحاضر والماضي انطلاقاً من حقيقة تفاعل وتداخل الحقب الزمنية مع عدم تجاهل ان غاية الدراسة هي المستقبل.

فرضية البحث

واتساقاً مع هذه الاشكالية تستند الدراسة على فرضية تعد بمثابة الحل الاولي للاشكالية وهي (سيكون هناك اثرا ايجابيا مشروطا للاستثمار الاجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية والإنسانية في العراق بعد٢٠٠٣). حيث ترتبط نتائج دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية بأشكالها بمدى اصلاح الواقع الامني والتشريعي والمالي والاجتماعي والسياسي العراقي الذي يمثل البيئة المناسبة لعمل المستثمر الاجنبي. وستتعامل هذه الفرضية مع معطيات المستقبل المتوسط بأعتباره المدى الافضل لقياس اثر الظواهر والمتغيرات المتفاعلة مستفيدين من معطيات الحاضر والماضي انطلاقاً من حقيقة تفاعل وتداخل الحقب الزمنية مع عدم تجاهل ان غاية الدراسة هي المستقبل.

منهجية البحث : تم توظيف المنهج الاستقرائي للوصول الى النتائج الكلية المستهدفة لأنه يتعامل مع المتغيرات الجزئية التي يراد تعميم نتائجها.

الفصل الأول :الاستثمار الأجنبي المباشر (foreign direct Investment)

المبحث الأول: مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر (foreign direct Investment)

يعد الاستثمار من المتغيرات الاساسية ضمن النظرية الاقتصادية التي حظيت باهتمام الفكر الاقتصادي انطلاقاً من اهميته في عملية التنمية بشكل عام والنمو الاقتصادي بشكل خاص، حتى عُد في مقدمة المتغيرات المؤثرة في تحديد معدلات النمو والاستقرار الاقتصادي والناتج القومي. وقد اهتمت المدارس والمذاهب الاقتصادية بشكل استثنائي بموضوع الاستثمار بشكله العام والاستثمار الاجنبي بشكل خاص انطلاقا من دوره الكبير في مجال حياة المجتمعات وسبل الارتقاء بالحضارة ونمو الاقتصاد وتوسيعه ولاسيما منها الرأسمالية التي تمنح رأس المال اولوية قصوى في مجال التنمية والنمو، فضلا عن اهتمام النظام الاقتصادي الاسلامي بالاستثمار بأشكاله المختلفة عبر تركيزه على دور اعادة توزيع الموارد المالية والتأكيد على استمرار ضخها في السوق وتحريم تكديسها بأيدي القلة من خلال تحريم الاحتكار وتحريم الربا بينما شجع بشكل كبير المتاجرة والمرابحة والاقراض ومنح قطاع النقد والمال اهمية مميزة، ولم يغفل النظام الاشتراكي اهمية الاستثمار في ادبياته لاسيما الاستثمار المحلي الحكومي بينما يرفض بشكل قطعي فكرة الاستثمار الاجنبي انطلاقا من ثوابت النظرية الاشتراكية الماركسية التي ترى برأس المال الخاص خطر على الاشتراكية وعنصر تهديد للمجتمعات كونها تؤدي الى تركيز رأس المال بأيدي القلة وتفضي الى الاستبداد والسيطرة على الموارد

وحتمية الصراع الطبقي [١]. أما (FDI) فيمكن ان يؤدي جانب كبير من وظائف الاستثمار المحلي فضلا عن جوانب تتعدى امكانيات الاستثمار المحلي تؤثر في التنمية السائدة للبلد المضيف

ويعرف (FDI) على انه استثمار طويل او متوسط او قصير الاجل يقوم به مستثمر اجنبي في اصول تابعة لكيان أو مؤسسة تجارية موجودة في بلد اخر بقصد ادارة تلك الاصول[٢] . اي ان (FDI) قد يكون على شكل اصول انتاجية حقيقية كالمصانع والمؤسسات الانتاجية المختلفة سواء كانت صناعية او سياحية او تعليمية او صحية وهكذا او مالية كالسيولة المالية او البنوك وشركات الصيرفة والمبادلات والمقاصة والتحويل المالي ، او على شكل تقنية ومهارات بشرية وتنظيمية وادارية او مالية ويمارس المستثمر فيه درجة مهمة من التأثير على ادارة المشروع المقام في بلد آخر غير بلده الام . وبذلك المعنى يتكون (FDI) من ثلاثة مكونات اساسية هي: رأس المال السهمي ، والارباح المعاد استثمارها ، والقروض داخل الشركة كمعاملات الدين داخل الشركة[٣]. وتعرف الامم المتحدة وصندوق النقد الدولي الاستثمار الاجنبي المباشر على انه قيام منشأة بالاستثمار في مشاريع تقع خارج الحدود للوطن الام بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشاريع حين يمتلك المستثمر ١٠% او اكثر من اسهم

---

[١] – احمد فوزي الحصري، الانظمة الاقتصادية ودورها في جذب الاستثمار، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، ٢٠١٧، ص ٢٦

[٢] الامم المتحدة. مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الأسكوا. ١٩٩٦-١٩٩٧ نيويورك١٩٩٨ص١١٢.

[٣] هناء السامرائي. العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية وإثاره الاقتصادية على البلدان النامية، أطروحة دكتوراه، الإدارة والاقتصاد/ بغداد١٩٩٩ص١٣.

رأسمال المشروع حيث ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في ادارة المشروع او المؤسسة.[٤] ومنذ ستينيات القرن الماضي قد نما (FDI) بسرعة فاقت سرعة نمو التجارة الدولية وارتبط اكثر بالشركات متعددة الجنسية الساعية وراء الربح لدوره في تدنية التكاليف وتعظيم الارباح، فضلاً عن تحقيقه لبعض الأهداف الاستراتيجية لجهات مختلفة والتي من بينها السيطرة والنفوذ والتملك في الدول المضيفة[(٥)]

المبحث الثاني: دوافع ومحددات (FDI)

إن (FDI) محكوم بالعمل ضمن عوامل جذب وعوامل طرد اطارها العام العوائد المتوقعة كدوافع والخسائر المتوقعة كمخاطر ومحددات. وضمن هذين المتغيرين تبرز متغيرات ثانوية تؤثر على طبيعة تدفقات(FDI) سنتطرق اليها من وجهة نظر المستثمر الاجنبي من جهة والدول المضيفة من جهة اخرى وكما يلي:

أولاً. دوافع(FDI)

١- الدوافع التي تتعلق بالكفاءة الحدية لراس المال . حيث تنخفض تلك الكفاءة في الدول التي تتمتع بوفرة رأس المال بسبب ارتفاع تكاليف الانتاج وترتفع في الدول التي تفتقر إلى رأس المال بشكل يدفع (FDI) الى البحث وراء هذه الكفاءة خارج البلد الام[(٦)].

---

[٤] حسان خضر.الاستثمار الاجنبي المباشر تعاريف وقضايا. سلسلة التنمية العربية، العدد ٣٣، القاهرة ٢٠٠٤ ص ٣.

[٥] للمزيد في هذا الموضوع يمكن مراجعة كل من عبد الستار الحوري، الحماية القانونية للاستثمارات الاجنبية، دار الجامعة للنشر، مصر، ٢٠١٣، ص ٤٥ وفؤاد مرسي. الرأسمالية تجدد نفسها. سلسلة عالم المعرفة. العدد(١٤٧)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ١٩٩٠ ص١٣٠.

[٦] مهند حميد. اثر الاستثمار المباشر في تنمية اقتصاديات الدول النامية. رسالة ماجستير. كلية العلوم السياسية. جامعة النهرين ٢٠٠١ ص٣٤.

٢- توافر بيئة استثمارية ملائمة كالبنية التحتية وحوافز المالية العامة فضلاً عن القروض الحكومية والموارد الطبيعية والبشرية المدربة والمنضبطة وتوافر الأسواق[٧].

٣- قدرة مراكز الانتاج العالمي عبر (FDI) تجنب أنظمة الحماية المفروضة على التجارة الدولية في بعض الدول والأقاليم ، كنظام الحصص والتعريفات والقيود الكمر كية و الكمية[٨].

٤- تؤدي متغيرات السياسة العامة والدولية والاستراتيجيات المتغيرة للشركات والمتغيرات الادارية التنظيمية والتجمعات الصناعية دوراً مميزاً في جذب (FDI) وادارة العمليات الاستثمارية بشكل اكثر كفاءة.

٥- تؤدي الانظمة السياسية المستقرة دوراً هاماً في جذب(FDI) انطلاقاً من تمسك (FDI) بتجنب حالات اللا يقين عند ممارسة الانشطة الاستثمارية

ثانياً. المحددات (FDI)

١- المحددات الاقتصادية: وتتضمن المحددات المتعلقة بالدول المضيفة لل(FDI) ومنها خشية الدول المضيفة من الخسارة التي يمكن ان تتحملها جراء المبالغة في أسعار التحويل من قبل(FDI)، والإعلان عن إرباح اقل من الواقع، وخسائر مزيفة.... الخ[٩] ، وقد يحصر (FDI)

---

[٧] سرمد الجميل. تحديات العولمة وخيارات الاستجابة . تحليل التحرير المالي تجاه (FDI). ط (١) المؤتمر الأول لكلية الاقتصاد والعلوم الادارية الاردن ٢٠٠١ ص١٠٧.

[٨] ولتر رستون . افول السيادة، ترجمة سمير عزت ، جورج خوري. دار النسر للنشر والتوزيع. عمان ١٩٩٤ص١٠١.

[٩] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار ، الكويت ، ٢٠١٧ ، ص٨٧

نشاطه في مجالات لا تنسجم مع المستوى التنموي للدول المضيفة ويترك مجالات اخرى دون تنمية ، مما يعود سلباً على برامج التنمية للدول المضيفة ويحد من القدرات التنافسية للصناعات المحلية مقابل نفوذ وارباح كبيرة لصالح (FDI)[١٠]،

٢- ومن المحددات الاخرى هي عدم توافر البيئة الاستثمارية المحلية المناسبة كتوفر بيئة تحتية ، ومنظومة قانونية ، ومرونة الإجراءات الحكومية . والافتقار إلى بيئة تشريعية ادارية تتوافق مع سرعة وحركة القرارات الاستثمارية وتكفل تحقيق الشفافية والمساءلة على الأداء[١١]

٣- المحددات الاجتماعية : وتعني الموقف الكلي للمجتمع تجاه(FDI). وهي الأساس في القرار الاستثماري الاجنبي ومن اخطر واهم العوامل المحددة والمحفزة لل(FDI)، فقد تميزت حقب تاريخية مثلاً بالعداء المستحكم بين فئات اجتماعية معينة كالعمال والفلاحين ومتوسطي الدخل فضلا عن تجمعات سياسية ونقابية داعمة لهم وتتبنى مطالبهم و(FDI) عندما رأت هذه الفئات ان (FDI) له علاقة بمخلفات الاستعمار الاقتصادي والاضطهاد السياسي والاجتماعي ، إلا ان هذه النظرة تغيرت في الكثير من الدول لاحقاً بعدما اقتنعت هذه الفئات وحكوماتها أن(FDI) أخذ يقترب أكثر من شروط الموازنة بين اهدافه والمطالب الاجتماعية للدول المضيفة ، فضلاً عن التزامه باحترام نسبي للقيم الاجتماعية والدينية

---

[١٠] عبد الرزاق عربيي. الشركات المتعددة الجنسية وتدويل الانتاج والاستثمار، مجلة الرشيد المصرفية. العدد الاول . مصرف الرشيد. بغدد ٢٠٠٠ص١٨.

[١١] كاظم الاعرجي ،اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في بلدان اسيوية مختارة، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد – جامعة الكوفة، العراق ، ٢٠١٧ ، ص٦٩ .

والانسانية كاستجابة حقيقية في إطار العمل المشترك مع الدول المضيفة واقتناع المجتمع المضيف بشرعية واهمية نشاطه((١٢)).

٤- المحددات السياسية: لاشك ان البنية السياسية والمتمثلة بطبيعة النظام السياسي والاستقرار السياسي المحلي والاقليمي تقع في صلب عملية تقييم المخاطر التي يتعامل معها قرار أي مستثمر اجنبي ، وقد يعمل(FDI) والبلدان المضيفة في ضل سياسات واستراتيجيات خاصة بكل واحد منهما مما يدخلهما في معادلة صعبة بحكم ابعادها ومقوماتها.

ومعروف ان (FDI) لا يخضع لمنطق الربح الاقتصادي فقط بل يتأثر بمتغيرات سياسية واستراتيجية كاختراق الأسواق، وضرب واستبعاد المنافسين الدوليين، والتأثير على السياسة الخارجية للبلدان المضيفة. كما أن الشركات متعددة الجنسية لا تستطيع احياناً رغم قوتها تجاوز حدودها فيما يتعلق بالأهداف الاستراتيجية لدولها إلام، بل ربما تصبح أحياناً ادوات سياسية لتحقيق اهداف الدول الأم بشكل يمكن ان يعيق قبول الدول المضيفة لنشاطها الاستثماري((١٣)).

المبحث الثالث: مؤشرات الاستثمار الاجنبي المباشر.

أولاً . مؤشر التكنولوجيا.

ويتضمن التقنيات المختلفة التي تدخل الى البلد المضيف مع التدفقات المالية فضلاً عن الطرق التنظيمية واساليب الانتاج والمهارات البشرية والفنية المتقدمة... الخ. وكل تلك المتغيرات تعمل على رفع مستوى الكفاءة الاقتصادية للبلد المضيف

---

(١٢) **عبد العزيز الدخيل . تقرير المركز الاستشاري للاستثمار والتمويل. مصدر سبق ذكره.ص٣.**

(١٣) **تقرير التجارة والتنمية لعام٢٠٠٠، النمو الاقتصادي العالمي والاختلالات. الاونكتاد، نيويورك٢٠٠٠.**

وتربط بين الناس والمشاريع الاقتصادية عبر المناطق والبلدان . فالتكنلوجيا صارت تمثل قلب الاقتصاد الجديد((١٤)) ، وتعمل على خلق بيئة تنافسية تساعد على تحفيز الابداع التقني ، ودعم المعرفة الإدارية وخدمات الصناعة والتجارة ، والتقنية المتقدمة التي لا يمكن الحصول عليها إلا عن طريق (FDI) او الابتكار والبحث والتطوير في اكثر الاحيان تساعد على خلق نموذجاً جديداً للحياة وتوسع الفرص وتزيد المكافاة الاجتماعية والاقتصادية الممنوحة لخلق واستعمال التقنية((١٥)) . وانطلاقا من بعض الانعكاسات السلبية للتكنولوجيا الوافدة على الانتقال المنطقي للأنماط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات اتفق الفاعلون في هذا المضمار على ان تكون نوعية التكنولوجيا تنطبق ومستوى التنمية السائدة في البلد المضيف وإلا كانت نتائجها سلبية ومكلفة((١٦)).

ثانياً. مؤشر رأس المال الثابت(الأصول الإنتاجية)

وتعد من اشهر اساليب (FDI) والاكثر فائدة لاقتصاديات البلدان المضيفة كونها تستند على اقامة مرافق انتاجية وخدمية كبيرة وجديدة و ذات تقنيات متقدمة لسد حاجة الطلب المحلي والتصدير . وهذا يتطلب تملك المستثمر الاجنبي نسبة معينة من هذه الأصول لا تقل عن ١٠% ولا تزيد عن ٥٠% وطبقاً للسياسة المتبعة في

---

(١٤) المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة . دور تكنلوجيا المعلومات في اقتصاد عالمي يقوم على المعرفة . الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٠ نيويورك ص٤.

(١٥) تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١ برنامج الامم المتحدة الإنمائي نيويورك٢٠٠١ ص٢٧.

(١٦) هناء السامرائي. الاستثمارات الاجنبية المسوغات والمخاطر. مجلة الدراسات القومية والاشتراكية. الجامعة المستنصرية. بغداد٢٠٠١ ص٨٤.

البلد المضيف[١٧] ، ويعمل هذا النوع من الاستثمار على تشجيع القطاع المحلي لإنتاج السلع الوسيطة التي يستعملها (FDI) وفتح الباب أمام السلع المحلية للنفاذ للأسواق العالمية، وتخفيف الطابع الريعي للاقتصاد ، كما يعمل على اعفاء الحكومة من الانفاق على بعض القطاعات بعد ان يستثمر فيها، ويساعد على امتصاص نسبة مهمة من البطالة عبر زيادة الاستخدام للموارد وتعد دول منطقة جنوب شرق اسيا مثالا واقعيا لهذا النوع من الاستثمار الاجنبي لا سيما ماليزيا وتايلند واندونيسيا وسنغافورة وكذلك كل من كوريا الجنوبية والمكسيك والبرازيل والهند وغيرها . غير ان تلك المزايا لا تلغي السلبيات التي يمكن ان تصاحب (FDI) ومنها عدم التزام المستثمر الاجنبي بشرط المحتوى المحلي وتجاهل التعامل التجاري والصناعي الايجابي مع القطاع المحلي بشكل يجعل القطاعين الأجنبي والمحلي في دائرة (صراع – تنافس) وليس (تعاون– تنافس)، فضلاً عن تركيز (FDI) على مشاريع وقطاعات لا تنسجم أحياناً مع اولويات التنمية للبلد المضيف.

ثالثاً. مؤشر رأس المال النقدي (السيولة)

ويؤدي هذا النوع من (FDI) غالباً دور البديل عن القروض الاجنبية بالنسبة للدول التي تعاني عجزاً مالياً وتسعى لتمويل مشاريعها التنموية ،كما يشجع الادخارات المحلية المترددة في الدخول الى سوق الاستثمار بعد توافر عنصر المنافسة[١٨] . وغالباً يترافق هذا الاستثمار مع حوافز حكومية كحوافز المالية

---

[١٧] **تقرير التنمية الانسانية العربية لعام ٢٠٠٤. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، الصندوق العربي للنماء الاقتصادي والاجتماعي . نيويورك طبع في المطبعة الوطنية في الاردن ٢٠٠٤.ص٧٣**

[١٨] **الامم المتحدة، السياسة الاجتماعية المتكاملة من المفهوم الى الممارسة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا، بيروت، ٢٠٠٨ ، ص ٧٦**

العامة ومالية الاعمال مما يؤدي الى زيادة تكوين راس المال محلياً، وتعميق السوق المالية، وتنويع المساهمة المالية[١٩] ، وتعد مصر وباكستان وفيتنام والارجنتين وتركيا وبعض دول شرق اوربا واسيا الوسطى مثالا لهذا النوع غير ان أهداف ومصالح(FDI) هذه قد تصطدم احياناً مع اهداف ومصالح الدول المضيفة لاسيما اذا كان للمستثمر الاجنبي اهداف سياسية تختفي وراء اهدافه الاقتصادية وتفرض علاقات غير منطقية بين الطرفين.

المبحث الرابع: الاتجاهات الحديثة في الاستثمار الأجنبي المباشر.

ان التطرق للاتجاهات الحديثة التي صار(FDI) يمتاز بها يستدعي مناقشة جوانب رئيسة تجسدت عبرها تلك الاتجاهات، الأولى تتعلق بتطور استراتيجيات الجهات القائمة على(FDI) وسياسات الدول المضيفة ، اما الثانية فتتمثل بالقطاعات الاكثر جاذبية لل(FDI) في الوقت الحاضر، والثالثة هي التطورات المؤسسية والقانونية الدولية التي تنظم(FDI).

ففيما يتعلق بالاتجاه الاول فإن المستثمر الاجنبي والدول المضيفة قد يعملان في ضل استراتيجيات مختلفة . والجديد ليس الاختلاف كمبدأ بل طبيعة السياسات المتبعة من قبل الطرفين في اطار طبيعة الاستثمار وجذب الاستثمار . فقد برز خلافاً حاداً بعد استقلال الدول النامية في النصف الثاني من القرن العشرين وخصوصا بعد تزايد موجات الاستثمار الاجنبي في شرق و جنوب شرق اسيا وامريكا اللاتينية حول المسؤولية الاجتماعية المشتركة الناتجة عن(FDI) ، ففي الوقت الذي ترى فيه الدول المضيفة أن لل(FDI) مسؤولية اجتماعية واقتصادية

---

[١٩] . **عبير محمد جاسم الحسيني. العلاقة بين مصادر التمويل المحلي للاستثمار والاعتماد على تدفق راس المال الاجنبي لبلدان نامية مختارة ١٩٨٠-١٩٩٥ . رسالة ماجستير كلية الادارة والاقتصاد – جامعة بغداد١٩٩٩ ص١١٨.**

تجاه المجتمع يرى (FDI) ان مسؤوليته اقتصادية فقط لا تتصل بالجوانب الاخلاقية والاجتماعية((٢٠)). وقد جرى تعديلا طفيفا في هذه المعادلة اخيرا بعد تقبل المستثمرين لفكرة تقديم ضمانات نسبية في الجوانب الاجتماعية .

أما التطورات الاخرى فقد تمثلت في اهتمامات وسياسات الاستثمار وجذب الاستثمار المتبعة من قبل الطرفين . فبعد ان تميزت بالتوتر وعدم الثقة المتبادلة في بواكيرها تبعاً لارتباط (FDI) بمخلفات الاستعمار بدأت تسير ايجابياً استناداً لمستجدات الظروف الاقتصادية والسياسية الدولية. فقام(FDI) بتغييرات مهمة على سياسته الاستثمارية لصالح تعزيز العلاقة المتوازنة وقامت الدول المضيفة بجملة سياسات كجيل ثالث من سياسات جذب(FDI) كإطار تمكيني بشأن الاستثمار . وسبب نجاح هذه السياسات هو أنها تعالج بالفعل أحد المحددات الاساسية لل(FDI) في الوقت الذي تتفهم فيه الاستراتيجيات المتغيرة المتصلة بالمواقع والجهات القائمة ب(FDI) . أما التطور الآخر فقد تجسد في طبيعة عمل (FDI) . حيث حول(FDI) اهتماماته من القطاعات الصناعية والاستخراجية الى قطاع الخدمات والتقنيات المتقدمة لأهميتها الاقتصادية لكلا الطرفين، غير أن لهذا التحول أثراً مزدوجاً (سلبياً و ايجابياً) على اقتصاديات الدول المضيفة . فهو قد يؤدي الى نهضة تقنية وتنافسية وقد يؤدي الى تشوه البنيان الاقتصادي العام عندما يتجاوز مستوى التنمية السائد للبلد المضيف[٢١]، أما التطور الثالث فيتمثل

---

[٢٠] . برهان الدجاني. التحولات المرتقبة مع بداية القرن الحادي والعشرين. مجلة أوراق اقتصادية (ع١٥) . الاتحاد العام لغرف الصناعة والتجارة والزراعة للبلاد العربية . بيروت٢٠٠٠ ص١٢٤.

[٢١] للمزيد في هذا المجال انظر سحنون فاروق . قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر ٢٠١٠ -

بقرارات منظمة التجارة العالمية الخاصة بالاستثمار حيث أدت الى تغيرات عالمية جديدة ، منها فتح الحدود الوطنية عنوه أمام (FDI) وحماية الممولين وخلق الطلب على رأس المال[٢٢]. فضلاً عن دور المؤسسات المالية والنقدية الدولية في فتح المجال أمام (FDI) عبر رفق قروضها في اطار برامج الاصلاح والتكييف الهيكلي بشروط منها تسهيل عمل (FDI)[٢٣] وهكذا أصبح التنسيق بين سياسات المؤسسات الاقتصادية الدولية في مجال التجارة والاستثمار الدولي من اهم عوامل تعزيز (FDI) .

الفصل الثاني: التنمية الاقتصادية الأسس والتطورات

المبحث الأول . مفهوم التنمية الاقتصادية.

تعد التنمية من بين اهم القضايا التي تستهدفها السياسة الاقتصادية لاسيما في الدول النامية . وقد ازدادت اهميتها بعد زيادة عدد الدول النامية المستقلة ، لدورها في دعم الاستقلال السياسي باستقلال اقتصادي فظلا عن تعزيز مشروعية النظم السياسية للدول التي لا تعتمد آلية الانتخابات للوصول الى السلطة عبر تحسين مستويات الحياة . ومنذ ذلك الوقت اتبعت الدول النامية طرق تنموية عديدة منها النموذج الرأسمالي، والنموذج الاشتراكي، ومنها من اتخذ خيارا وسطاً بين النموذجين . والتنمية هي عملية واعية محددة الغايات ذات استراتيجيات طويلة المدى وأهداف مرحلية تهدف الى ايجاد هيكلية في الاطار الاجتماعي

---

[٢٢] . للمزيد انظر كل من احمد ابريهي علي ، الاستثمار الاجنبي في عالم الاقتصاد الحر والانفتاح المالي ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠١١ ، ص ٥٩ . وعبد الحي يحيى زلوم . نذر العولمة . الطبعة الاولى. المؤسسة العربية للدراسات والنشر . بيروت١٩٩٩ ص١٢٤.

[٢٣] . حميد الجميلي . التحررية الاقتصادية الجديدة في ضوء منهج صندوق النقد الدولي. سلسلة آفاق عربية ، دار الشؤون الثقافية العامة . بغداد١٩٩٩ص١٨.

والاقتصادي((٢٤)). وتسعى الى احداث تغيير جذري في مجموعة النسب والعلاقات التي يتميز بها الاقتصاد القومي لزيادة الدخل الحقيقي زيادة مستمرة((٢٥)).

وقد ارتبطت المقاربات التطبيقية للتنمية الاقتصادية بنماذج النمو الاقتصادي التي كان جوهرها فجوتي التمويل الداخلية والخارجية والتركيز على عنصر رأس المال . وهكذا بنيت معظم نماذج النمو الاقتصادي بالنماذج التخطيطية حول تكوين راس المال، لذلك سادت رؤية مفادها أن نجاح التنمية يستدعي تمويل ضخم من الموارد المالية من الخارج وهو شرط كافي لتوفير المكاسب الاجتماعية((٢٦)).ثم شهد عقد الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي تحولات في الفكر التنموي أدت الى ولادة فكر جديد اساسه تلبية الحاجات الاساسية للمجتمع غير أنه أمتاز بكلفته العالية وصعوبة تحقيقه لدى الكثير من الدول. وقد دفعت تطورات الثمانينيات القاسية اقتصادياً على الصعيد العالمي وإخفاق التنمية باتجاه تبني سياسات اقتصادية جديدة في اطار الليبرالية الاقتصادية الجديدة وتبني سياسات التكييف والإصلاح الهيكلي كحلول للأزمة الاقتصادية. إلا إن نتائج هذا الاسلوب أظهرت مرة اخرى انه مكلف في منطلقة الاقتصادي وامتداده الاجتماعي والانساني لا سيما للدول النامية والأقل نمواً((٢٧)) . وهكذا بدا بريق سياسات التنمية الاقتصادية المتبعة يخبو

---

(٢٤) . عبد المنعم السيد علي ، مبادئ الاقتصاد الكلي . الجزء الثاني. مطابع الموصل ، العراق١٩٨٤ص٧١.

(٢٥) . يحيى غني ، التنمية بين المفاهيم المغلوطة والصحيحة . منشورات وزارة الاعلام . سلسلة دراسات(١٢٦) بغداد ١٩٧٧ ص٣١.

(٢٦) . جلال امين ، التنمية البشرية في الوطن العربي . الطبعة الاولى . مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٥ ص٣٦٢.

(٢٧) . محمد محمود الامام . مستقبل التنمية العربية والعمل الاقتصادي العربي المشترك ، الطبعة الاولى. المعهد العربي للتخطيط . الكويت ١٩٩٣ ص٢٥٥.

في كثير من بقاع العالم منذ نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن العشرين لأنها وصلت جميعاً الى طريق مسدود ، حتى أن نتائجها في البلدان ذات الانتاج الهائل كانت باهضه الثمن والتكاليف تبعا لأثرها البيئي السلبي وتراجع رصيد الموارد الطبيعية بشكل كبير((٢٨)). وحتى ذلك الوقت اثبتت نماذج التنمية صدق فشلها ما عدى بعض التجارب التي اقترن نجاحها بتوافر جملة من ظروف دولية طارئة وأخرى موضوعية لذلك ساد اعتقاد بان المستقبل سيكون اكثر قسوة لا سيما للبلدان النامية. ومن هنا حدثت اعادة نظر جذرية على الصعيد العالمي حول أنماط التنمية السابقة باتجاه تغيير الأسلوب الذي ستبنى عليه أي استراتيجية تنموية جديدة عبر تحديد الاهداف والاختيارات والاساليب والغايات بقدر اكبر من الدقة و الموضوعية((٢٩)).

وهذا النمط الجديد من التنمية هو ما يعرف بالتنمية الانسانية (البشرية) . فهي الأسلوب الأمثل الذي يجب ان يتبعه أي مجتمع اذا ما اراد تحقيق أهدافه في مجال التقدم والرقي الحضاري والاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

المبحث الثاني: التطورات الحديثة في التنمية الاقتصادية (التنمية الإنسانية)

نتيجة لجملة التجارب الدولية في مجال التنمية الاقتصادية تبلورت رؤية جديدة للتنمية جوهرها أن التخلف ليس مرده قلة الاموال المطلوبة للاستثمار فقط. فقد توافرت الأموال لكثير من الدول ولم تحقق تنمية ، بل ترتبط أوضاع التخلف بعدة

---

(٢٨). محمد عابد الجابري. التنمية البشرية في الوطن العربي. الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت ١٩٩٥ ص٣٧٢.

(٢٩) . عبد المعطي عساف . مجال التنمية وازمة التعاون العربي . مجلة شؤون عربية العدد(٥٣) بيروت١٩٩٨ ص٩٨.

عوامل منها طبيعة الهياكل الداخلية (الاجتماعية الاقتصادية السياسية) السائدة في الدول النامية وما تتسم به من تفاوتات في توزيع النفوذ.

وهكذا أخذ مفهوم التنمية الاقتصادية حديثاً مديات أوسع عبر ابراز الجوانب المؤسسية والثقافية والسياسية والبيئية والبشرية فضلاً عن عنصر التواصل او استمرار التنمية (التنمية المستدامة) . ومن هنا اصبحت التنمية الانسانية هي المعيار الحقيقي للتنمية الاقتصادية ، فاستمرار الأزمة التنموية في الدول النامية هو نتيجة استمرار اهمال تنمية الانسان نفسه من خلال فقدان العدالة الاجتماعية أو العدالة في توزيع الموارد وعدم ضمان فرص الحياة الكريمة((٣٠)).

وقد شاع مفهوم التنمية الانسانية منذ تبنيه من قبل الأمم المتحدة عام ١٩٩٠ باسم التنمية البشرية . وهنا نتفق مع مجموعة المفكرين العرب الذين رفعّوا من قيمة ومعنى المصطلح وصححوه عندما أطلقوا عليه أسم التنمية الانسانية . فكلمة انسانية المشتقة من الانسان تعني السعي لخلق حالة راقية من الوجود البشري لا تقتصر على تنمية الجانب البشري المادي من الانسان.

ومفهوم التنمية الانسانية يقوم على أساس ان الانسان هو الثروة الحقيقية للأمم وان التنمية هي عملية توسيع خيارات الانسان في الواقع التي هي خيارات غير متناهية تنمو مع نمو وتقدم الانسانية ، لكن يمكن تحديد أهمها في كل فترة تاريخية. كما أنها لا تقف عند الحد الادنى من حقوق الانسان بل تتعداه الى حقوق اضافية هدفها ضمان كرامة ورفاهية الانسان((٣١)) ،واهتمام التنمية الإنسانية بالإنسان تختلف كثيراً عن اهتمام التنمية الاقتصادية برأس المال البشري. فالثانية تعني

---

(٣٠) . ابراهيم العيسوي . التنمية في عالم متغير (ط١) دار الشروق القاهرة ٢٠٠٠، ص١٣.

(٣١) . نادر فرجاني. التنمية الانسانية المفهوم والقياس. مجلة المستقبل العربي . العدد٢٨٣ مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت٢٠٠٢ص٦٨.

بالضرورة الاستثمار بالبشر أي تنمية قدراتهم كرافد اساسي للتنمية الاقتصادية عبر التركيز على اعداد البشر لأداء وظائف اقتصادية تحددها لهم دول الانتاج الاقتصادي ، بمعنى الاهتمام بجانب الطلب عليهم كأدوات انتاج، وهذه النظرة تقلل من شأن الانسان وتضعه في مرتبة الوسيلة للتنمية فقط. أما التنمية الانسانية فتنطلق من ناحية البشر الانسانية وهي القدرة على العطاء ومن ثم ما يصنعه من اجل النهوض بالإنتاج اي الاهتمام بجانب العرض((٣٢)).

وهذا يعني بالضرورة الاهتمام بالإنسان من خلال الشراكة في صنع القرارات واحترام انسانيته التي يطور عبرها قدراته الاخلاقية والابتكارية وعند ذلك تنمو لديه ثقته بنفسه التي يستطيع من خلالها بناء حضارته((٣٣)).

وقد ارجع الكثير من المفكرين المعاصرين المبدأ الذي يعتبر الانسان (العمل) عنصر من عناصر الانتاج الى احتكار المنظرين الاقتصاديين الغربيين منذ بداية النهضة الاقتصادية لقضية نهضة الامم ، حيث اختزلوا النهضة في هدف متواضع جداً هو التنمية الاقتصادية مما ادى الى اختزال الانسان لينزل من انسانيته الى مجرد عنصر من عناصر الإنتاج وكأن الغاية النهائية هي تربية وتدريب أكبر عدد من البشر ليعطوا مردوداً اقتصادياً اكبر. ولعل هذا الخطأ المنهجي والتجاهل المقصود لقيمة الانسان هو الذي دفع المفكرين الغربيين ليكونوا أول من يتبنى مبادئ التنمية الانسانية وروجوا لها في إطار موجة تصحيح (للفكر الاقتصادي)علمي وأخلاقي. وتتطلب التنمية الانسانية توسيع الطلب على المنتجات عبر

---

(٣٢) . تقرير التجارة والتنمية للعام٢٠٠٦. مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية نيويورك وجنيف٢٠٠٦ ص١١٥-١١٨.

(٣٣) . سعد حسين فتح الله. التنمية المستقلة . الطبعة الثانية. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت١٩٩٩ص٢٣.

تغيير نمط الدخول، والسيطرة على الفائض الاقتصادي الذي يخضع لراس المال الاجنبي واستخدامه برشاده، وتحقيق العدالة الاجتماعية ،وضمان التعليم، والصحة، وإصحاح البيئة((٣٤)).

أما على الصعيد السياسي فان جوهر عملية التنمية الانسانية هي توفير اكبر مساحة ممكنة من حرية الفعل للإرادة الوطنية المؤيدة شعبياً وضرورة تطبيق الديموقراطية والمشاركة الشعبية والتعددية السياسية((٣٥)) ، وبشكل عام يمكن توضيح أهمية البعد الانساني في منهجية التنمية الاقتصادية والتنمية الانسانية عبر الجدول التالي((٣٦)) :

الأبعاد	التنمية الاقتصادية	التنمية الانسانية

(٣٤) . نادر فرجاني. التنمية الانسانية المفهوم والقياس . مصدر سبق ذكره ص٦٨.

(٣٥) . اسماعيل صبري عبد الله . العولمة والاقتصاد والتنمية العربية. في ندوة العرب والعولمة تحرير أمين الخولي. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت١٩٩٨ص٣٧٤. للمزيد في هذا المجال انظر تقرير التنمية البشرية للأعوام ٢٠١٥ – ٢٠١٦ ، برنامج الامم المتحدة الانمائي، نيويورك ، ص٣-٩

(٣٦) . محمد محمود الامام . مستقبل التنمية العربية والعمل العربي المشترك. مصدر سبق ذكره ص٢٨٣.

– المدخلات البشرية – وحدة قياسها –آلية التحويل –المخرجات –اداة تقييمها –حافز الفرد والمجتمع –المنهج العلمي المتبع	العمل بمختلف فصائله فرد/ساعة–ناتج حدي استثمار في البشر البنيان الاقتصادي مكونات مستوى المعيشة تعظيم العائد المادي علم الاقتصاد	الطاقات البشرية الابداعية العطاء البشري مخرجات التنمية الانسانية ذاتها التنظيم الاجتماعي مكونات نوعية الحياة دالة المنفعة الاجتماعية تعظيم الرفاه الاجتماعي

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على منهجية المقارنة بين فرضيات كل من التنمية الاقتصادية بشكلها التقليدي والتنمية الانسانية الحديثة (التنمية البشرية)

المبحث الثالث: مؤشرات التنمية الاقتصادية والتنمية الإنسانية

ويتم على اساس انجاز هذه المؤشرات على احسن وجه ترتيب البلدان على المقياس العالمي في التنمية الاقتصادية والتنمية الانسانية كل على حدة.

وتتمتع هذه المؤشرات المتفق عليها عالمياً بمصداقية مفاهيمية في التعبير عن التنمية الانسانية من جهة، كما تتمتع بعالمية المغزى من جهة أخرى، فكل منها يمكن تعريفه ليكون ذا مغزى لكل بلد. فضلاً عن ان توافر البيانات عن كل مؤشر لعدد كبير من بلدان العالم يعد معياراً لإدخال ذلك المؤشر في التحليل . غير ان هذه القاعدة لا تخلو من الاستثناء لا سيما عندما يفتقر احد المؤشرات لنفس القدر من المعلومات التي تمتاز بها المؤشرات الأخرى، كمؤشر الهياكل المؤسسية في التنمية الاقتصادية أو مؤشر الحرية في التنمية الانسانية حيث يصعب قياس بياناتهما ذات الصلة . كما يؤخذ على هذه المؤشرات انها تخصص اوزاناً متساوية لأجزائها الداخلة في تكوينها رغم انها لا تحمل الأهمية نفسها حسب وجهات النظر المختلفة . غير ان افتراض تساوي اوزان هذه المؤشرات يعبر عنها الغرض

الاحصائي القائل بتساوي المجاهيل . وهذا هو الافتراض المتبع في مقياس التنمية الاقتصادية والانسانية.

وتمتاز هذه المؤشرات كونها تجمع بين متغيرات كمية واخرى تقوم على الانطباع. وهذا الجمع لا يثير في الحقيقة مشكلة منهجية أو علمية لأن هذه هي طبيعة الظاهرة موضوع الدراسة، فهي ظاهرة مركبة تسمح بعض مكوناتها بالقياس الكمي المباشر بينما لا تسمح الاخرى إلا بمقاربات انطباعية، وهذا ما نحتاج اليه فعلاً عند تطبيق هذه المؤشرات على واقع التنمية في العراق . وتعد هذه المؤشرات انعكاساً للمفاهيم المستخدمة في كل مرحلة . فكلما تطور المفهوم تطورت معه المؤشرات لكي تعبر عنه بدقة . واهم ما يميزها هو الحدود الدنيا والعليا التي وضعت لكل منها . فهذه الحدود تعكس الامكانيات القائمة للحدود التي يمكن أن يصل اليها المؤشر الذي يقيس الظاهرة[٣٧].

ومن أهم هذه المؤشرات الاتي:

أولاً: مؤشرات التنمية الاقتصادية واهمها الآتي:

١- نمو الهياكل المؤسسية الوطنية الداعمة للنمو المطرد[٣٨] . ومنها مثلاً مؤسسات ادارة الحكم ،مؤسسات الاسواق الكفؤة ، مؤسسات التحول الهيكلي والانتاجي ، نمو المؤسسات المالية والنقدية والتجارية وترابطها.... الخ.

---

[٣٧]. برنامج الامم المتحدة الإنمائي . العناصر الرئيسية الاستراتيجية للقضاء على الفقر في البلدان العربية.نيويورك١٩٩٧ ص١٨.

[٣٨]. للمزيد أنظر مثلاً تقرير التجارة والتنمية لعام٢٠٠٤-٢٠٠٦ مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية نيويورك .

٢- تخفيف اعتماد الاقتصاد على الريع ونمو المؤسسات الانتاجية والصناعية.

٣- خلق القدرة على الطلب وتوازنه مع العرض .

٤- تحقيق توازن وترابط في البنيان القطاعي للاقتصاد وضمان التراكم((٣٩)).

٥- تلبية الحاجات الأساسية للمجتمع (الصحة – الغذاء- التعليم).

وهناك مؤشرات أساسية و ثانوية اخرى لا مجال لذكرها هنا

ثانياً: مؤشرات التنمية الانسانية((٤٠)):

١- الحرية والحكم المؤسسي.

٢- المعرفة (التعليم)

٣ – الصحة والبيئة.

٤ حقوق المرأة.

٥ متوسط نصيب الفرد من الدخل.

وسيتم على اساس هذه المؤشرات قياس اثر (FDI) في التنمية الاقتصادية والانسانية في العراق.

---

(٣٩) .انظر مثلاً آمال شلاش . دور السياسات الاقتصادية في تفاقم ظاهرة الفقر والغنى (ندوة) مجموعة باحثين. الطبعة الأولى، بيت الحكمة. بغداد ٢٠٠٢ ص١٢٣.

(٤٠) . للمزيد انظر عبد علي المعموري الاقتصاد العراقي. جدلية الواقع وجبربة الخارج ،مجلة أبحاث عراقية، السنة الأولى ،مركز حمو رابي للبحث والدراسات الاستراتيجية بغداد ٢٠٠٧ وكذلك تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣ برنامج الامم المتحدة الانمائي . نيويورك.

الفصل الثالث: التنمية الاقتصادية في العراق وعلاقتها ب(FDI)

المبحث الأول : التنمية الاقتصادية قبل التغيير (قبل عام ٢٠٠٣)

أولاً: مسيرة التنمية الاقتصادية في العراق:

تميزت التنمية الاقتصادية بشكلها التقليدي والتنمية الانسانية (مؤشراتها آنذاك لم تتصل بعد بالمعنى والاسم المتعارف عليه حالياً) في العراق بإدارتها من قبل الدولة عبر القطاع العام الذي سيطر على القمم الرائدة من الاقتصاد العراقي في ظل نظام اقتصادي اشتراكي يديره القطاع العام.

وقد تميزت جميع استراتيجيات التنمية في ظل النظام الاشتراكي المخطط بارتباطها بالإيرادات النفطية بغض النظر عن النظام السياسي السائد في كل مرحلة ، حيث اصبحت التنمية دالة على العائدات النفطية . كما اتسمت الخطط التنموية بتجاهلها لحقائق تنموية أساسية.

ومن هنا كان التبديل المستمر في خطط التنمية مجرد استجابة للتغيرات الحاصلة بالإيرادات النفطية مما يشير الى القصور الكبير لفهم ماهية التخطيط والتنمية((٤١)). وتشير التجارب الاقتصادية الى إن وفرة الموارد ليست هي المتغير الأهم في تحديد الأداء الاقتصادي ،وهنا لا يقدم الاقتصاد العراقي في سجله التنموي ما يدعم الانجاز الاقتصادي في مجال التنمية بأداء القطاع النفطي بل العكس، حيث حجمّت هذه العلاقة المساهمة الايجابية للموارد المتاحة في النمو وساهمت في نشوء دولة اقتصاد الريع ومحاصرة إمكانية نمو اقتصاد انتاجي ،كما

(٤١) . آمال شلاش . رؤية في المتغيرات الاقتصادية لعراق ما بعد الحرب . مجلة الحكمة العدد٣٤. بيت الحكمة ايلول ٢٠٠٣ ص٤٥.

امتازت المدة من ١٩٥٠-١٩٨٠ من التنمية بضعف كفاءة الانفاق حيث لم تتمكن خطة او برنامج تنموي من اكمال المدة دون فائض لأسباب عديدة، فضلاً عن إن قرارات الإنفاق الإجمالي لم تتخذ بموجب قواعد معلومة للعلاقات بين الاهداف والاحتياجات المالية الضرورية لإنجازها بل استندت الى التنبؤات المتفائلة بخصوص إيرادات النفط لا سيما بعد عام١٩٧٣[٤٢].

كما اتسمت هذه الفترة بتذبذب العلاقة التبادلية بين القطاع الصناعي والزراعي تبعاً لتذبذب القيمة المضافة للقطاعين وضعف مساهمتهما في الناتج المحلي الإجمالي ، واتسمت كذلك بضعف التنمية الإنسانية متجسدة في ضعف المساهمة في تلبية الحاجات الأساسية، ومواجهة إفرازات نمو السكان، والتوازن الجغرافي او الاجتماعي الطبقي في التنمية، وتكافؤ الفرص الاقتصادية، أو المساهمة في توفير فرص افضل تتناسب مع حجم الموارد المتاحة[٤٣]. فضلاً عن تردي فرص الحرية والتمثيل النيابي والتعددية السياسية والانتقال السلمي للسلطة .... الخ.

وبعد اندلاع الحرب العراقية- الايرانية في ايلول عام ١٩٨٠ اخضعت الخطة التنموية بكاملها لمتطلبات المجهود الحربي بشكل قلص كثيراً برامج التنمية لاسيما بعد عام١٩٨٢ بعد أن فقد العراق معظم صادراته النفطية، وذهبت الحكومة الى اجراءات التقشف وتوقف الانفاق التنموي عن تمتعه بأولوية الدولة ، وأظهرت لا مبالاة حقيقية من قبل الدولة بالتخطيط . وتعرض الناتج الاجمالي من جديد الى

---

[٤٢] . عباس نصراوي . الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل (٢٠١٠-١٩٥٠) ترجمة سعيد عبد العزيز (ط١) دار الكنوز الادبية . بيروت ١٩٩٥ ص ١٨٩.

[٤٣] . حسين علي بخيت وبشرى عاشور . تحليل العلاقة التبادلية بين القطاعين الزراعي والصناعي في العراق للمدة ١٩٧٠-١٩٩٠ . مجلة العلوم الادارية والاقتصادية . المجلد ٩ . العدد٣١ . كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد ٢٠٠٢ ص٨.

انخفاض حاد بعد الحرب والحصار الاقتصادي بعد عام ١٩٩٠ وصعوداً . حيث اصبحث قيمة الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٩٣ مثلاً بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٨٠ تمثل ٢٣% فقط مما كانت عليه عام١٩٨٠((٤٤)) بعد تعطل الطاقات الإنتاجية وتوقف صادرات النفط ومدخلات الانتاج.

ونتيجة لسعة اعتماد الاقتصاد العراقي قبل حرب الخليج الثانية١٩٩١على(FDI) وزيادة هذه الحاجة للقطاع الأجنبي كمستثمر بعد الحرب والحصار وتدمير البنية التحتية والحاجة المتزايدة لتنفيذ مشاريع استثمارية ضخمة ، فقد أثر خروج القطاع الاجنبي من السوق العراقية تأثيراً بالغاً على النشاط الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بشكل عام.

وشهدت هذه الفترة ارتفاع المستوى العام للأسعار وللتضخم وسعر الفائدة وارتفاع معدلات الضرائب لتحقيق إيرادات مالية للدولة ، ونتيجة لهذه السياسات توقفت العديد من المشاريع الاستثمارية وبرزت ظاهرة جديدة على الاقتصاد العراقي هي ظاهرة التضخم الركودي أي تزامن ارتفاع الاسعار مع مستويات عالية من البطالة((٤٥)) كما ارتفعت كلف الانتاج والفجوة التضخمية إلى ٥٠٠%((٤٦)) ، والتي قادت جميعاً في ظل الحصار الاقتصادي الى التأثير السلبي على التنمية

---

(٤٤) . انظر همسة قصي وعمر عدنان. التنمية الاقتصادية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ .مجلة الدنانير . كلية اقتصاديات الاعمال جامعة النهرين ٢٠١٧ .وكذلك آمال شلاش .رؤية في المتغيرات الاقتصادية لعراق ما بعد الحرب. مصدر سابق.

(٤٥) . حيدر مجيد وسعد محمد . العلاقة بين اسعار الفائدة والاستثمار الخاص في العراق . مجلة الادارة والاقتصاد العدد ٣٨ كلية الادارة والاقتصاد . المستنصرية ٢٠٠٢ ص٢.

(٤٦) . حسين بخيت وايمان عبد الخضر . العلاقة بين الضغوط التضخمية وأسعار صرف الدولار في السوق العراقية للمدة ١٩٩٠-١٩٩٨. مجلة العلوم الاقتصادية والادارية . المجلد السابع . العدد٢٤ كلية الادارة والاقتصاد /بغداد ص٤١.

الاقتصادية والانسانية عبر انخفاض القدرة الشرائية للمواطن، وضعف إمكانية الحصول على فرص تعليم مناسبة، وإلحاق أضرار فادحة بالبيئة والصحة والرفاه الاجتماعي والحرية ، فضلاً عن تراجع كبير في القدرة الانتاجية للاقتصاد ، وفقدان التوازن القطاعي وتهالك البنيان الاقتصادي بشكل عام، مما فاقم من ظاهرة الفقر بشكل عام ونال من كرامة المجتمع وانسانية المواطن العراقي لا سيما الاطفال والنساء وكبار السن.

المبحث الثاني: حصيلة جهود التنمية .

مرت التنمية الاقتصادية والتنمية الانسانية على وجه الخصوص في العراق بمراحل مختلفة ومتقلبة بشكل عنيف، من تدهور نسبي في بداية العهد الملكي الى نمو ثم استقرار وتحسن نسبي منذ نهاية العهد الملكي ثم بداية العهد الجمهوري لاسيما عقد الستينيات والسبعينيات ، ثم عادت نحو التدهور النسبي في الثمانينيات والتدهور الكبير في التسعينيات من القرن الماضي.

وتشهد اليوم مرحلة اخرى من مراحل التدهور . فما هي اذاً حصيلة الجهود والبرامج التنموية التي بذلت في مجال التنمية الاقتصادية سابقاً؟

أولاً: حصيلة التنمية الاقتصادية (المعنى التقليدي):

١- ارتفاع حصة قطاع الخدمات من الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغت ومنذ عام ١٩٧٥ بقدر حصة قطاعي الصناعة والخدمات معاً عدا الصناعة الاستخراجية((٤٧)) . ونمو قطاع الخدمات على حساب

(٤٧) . عماد عبداللطيف. الدولة والقطاع الخاص في العراق الادوار الوظائف السياسات . الطبعة الاولى . سلسلة اطاريح الدكتوراه. بيت الحكمة، بغداد ، ٢٠٠١ ص٣٠٧.

القطاعات السلعية الرئيسة قد يتسق مع واقع اقتصاد متقدم إلا انه يعد خللاً بنيوياً في اقتصاد انتقالي نامٍ كالاقتصاد العراقي.

٢- إن ارتفاع نسبة السلع الانتاجية المستوردة لم يعكس مستوى متقدم بالقدر الذي عكس مدى التبعية التقنية للسوق العالمية. حيث كانت غالبية هذه التقنيات عبارة عن استثمارات في مشاريع جاهزة ولم تفلح في استيعاب التقنية وتطويعها محلياً.

٣- سيادة بيئة اقتصادية غير متوازنة وضياع فرص التراكم بسبب الانفاق على انماط الاستهلاك وضعف مستويات الاستثمار الخاص والاسواق المالية واسواق العمل((٤٨)). فضلاً عن ارتباط راس المال الخاص في أكثر الاحيان بالسلطة العامة مما يشكل سبباً أساسياً للفساد الاداري والاقتصادي.

٤- بروز ظاهرة الدولة الريعية (بأوضح صورها) المستقلة اقتصادياً عن الجهد المحلي بعد التراجع المستمر لحصة الايرادات غير النفطية في الميزانية، وانخفاض نسبة الضرائب في تمويل الانفاق الجاري . وهذا يشير الى تبعية الاقتصاد العراقي وارتهانه بالصادرات النفطية ، فضلاً عن تبعيته للسوق العالمية مقاساً بنسبة الواردات والصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي((٤٩)).

---

(٤٨) . آمال شلاش . دور السياسات الاقتصادية في تفاقم ظاهرة الفقر والغنى. مصدر سبق ذكره ص١٢٣.

(٤٩) . كامل كاظم . الاقتصاد العراقي بين الانفتاح نحو نماذج ومتطلبات التنمية المستقلة. مصدر سبق ذكره ص١١.

٥- تراجع النمو المركب السنوي للناتج الصناعي بمعدل ٢،٨% بعد تعطل وتدمير ٨٠% من الصناعات وعمل ٢٠% الباقية ب٣٠% من طاقتها الإنتاجية((٥٠)).

ثانياً. حصيلة التنمية الانسانية (المعنى الحديث)

١- تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من ٧٠% مقارنة بعقد الثمانينيات من القرن الماضي . فقد بلغت حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي وحتى عام٢٠٠٣ ما يقارب من ٢٣٧ دولار أي أقل من حصته في عقد الخمسينيات ، وتزامن ذلك مع ارتفاع أسعار السلع الاساسية الى ١٥٠٠ أو ٢٠٠٠ ضعف ، وتراجع القوة الشرائية الى ٢٠ ضعف بعد ان وصل الدخل الشهري الى اقل من مستوى المؤشر الاسترشادي المستخدم لتحديد اعانة الاسر العراقية. وقد بلغت هذه النسبة اقل من الدخل الشهري للعامل الزراعي غير الماهر في الهند((٥١)).

٢- تراجع معدل النمو المركب السنوي بشكل كبير في القطاعات الاساسية التي يعتمد عليها مؤشر التنمية الانسانية وهي قطاعي التعليم والصحة، تبعاً لتدهور البيئة والصحة بسبب الحروب المتوالية وتزايد عدد الوفيات بين الصغار والكبار، وانتشار الإمراض المزمنة، وتضائل مستوى

---

(٥٠) . للمزيد .انظر وسن العزاوي. الاقتصاد العراقي ،الواقع ،والإشكاليات والحلول .مجلة قضايا سياسية. العدد (١٦) المجلد الثالث ،كلية العلوم السياسية ،جامعة النهرين .بغداد ٢٠٠٩ ص ٥٣

(٥١) . للمزيد في هذا المجال انظر مثلا . التقرير الوطني لحال التنمية البشرية لعام ٢٠٠٨. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،وبيت الحكمة .العراق ٢٠٠٩ ص١٢٣-١٢٦

الخدمات العام كالكهرباء والماء الصالح للشرب والسكن والتأمين والخدمات الاجتماعية والترفيه الاجتماعي[٥٢] ، وتبعاً لذلك انحرف نمط الاستهلاك الذي يعكس مستوى المعيشة عن النمط الطبيعي للشعوب المتقدمة أو متوسطة الدخل ، فتزايدت أهمية الانفاق الاستهلاكي الخاص بالغذاء والدواء مقابل تراجع اهمية الانفاق على سلع الترفيه والخدمات الاجتماعية والثقافية.[٥٣]

٣- أما فيما يخص مؤشر حقوق المرأة فقد كان الأقل صلة بعمل الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI) ، والاقل تضرراً بالأحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتقلبة . حيث نصت كل الدساتير قبل التغيير (٢٠٠٣) على عدم جواز التمييز على أساس الجنس بين الرجل والمرأة . كما استطاعت المرأة المشاركة في جميع نواحي الحياة بما فيها منصب وزير عام ١٩٥٩ . وقد دعم قانون الأحوال الشخصية رقم١٨٨ هذه المساواة، وكذلك دستور ١٩٦٤ ودستور ١٩٧٠ ، غير ان هذا التأكيد على الحقوق المدنية والسياسية للمرأة لم يمنع وجود خروقات في مجال حقوق المرأة . وعلى الرغم من أن حقوق المرأة السياسية قد حققت مكاسب جديدة بعد عام ٢٠٠٣، إلا أن حقوقها المدنية تعرضت لانتكاسة كبيرة . لاسيما ما يتعلق منها بإلغاء قانون الأحوال الشخصية رقم١٨٨ من قبل

---

[٥٢] . حصار العراق من دفع الثمن (دراسة مترجمة) ترجمة أمير جبار . مجلة دراسات دولية العدد (٢٣) مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد ٢٠٠٣ ص١٨.

[٥٣] حنان عبدالخضر. واقع ومتطلبات التنمية المستدامة بالعراق.
www.uokufa.edu.iq/journals/index.php/ksc/article/viewFile/1729/1611

مجلس الحكم[٥٤] وإبداله بقانون يمنح رجال الدين والقبيلة سلطة، استناداً لاختلاف المذاهب بدلاً من المحاكم الرسمية التي تحفظ للمرأة حقوقها وكرامتها وشخصيتها المستقلة الواعية.

٤- يعد مؤشر الحرية والحكم المؤسسي من بين اكثر مؤشرات التنمية الانسانية تدهوراً في العراق خاصة قبل الحرب٢٠٠٣ . حيث أتسم العراق ومنذ انتهاء الحكم الملكي عام ١٩٥٨ بتجميد الحريات العامة ، وتبعاً لذلك غياب الشفافية، والمساءلة السياسية والقانونية ، وتعطيل الدستور، وغياب التداول السلمي للسلطة ،وسيادة الشخصانية في مؤسسة الحكم والمؤسسات الأخرى، الأمر الذي انعكس على باقي المؤشرات الخاصة بالتنمية الإنسانية ، ليأتي العراق مع بداية الألفية الثالثة بعد اليمن وموريتانيا والسودان في الترتيب العالمي في مجال التنمية الإنسانية[٥٥].

ولا يزال العراق يعاني من غياب مبدأ الشفافية واستمرار الفساد المؤسسي وغياب المساءلة السياسية والقانونية ، فضلاً عن حضور الاستعداد الدائم لإسقاط الخصوم والمنافسين بطرق غير سلمية ، إلا إن الحياة السياسية والنيابية والقانونية تتقدم بشكل واضح باتجاه الافضل عن ما سبق عام٢٠٠٣.

المبحث الثالث. دور القطاع العام والخاص في التنمية قبل ٢٠٠٣

من المعروف ان العراق يعد من الدول التي مرت بتحول اشتراكي منذ بداية الستينيات من القرن العشرين حتى أصبح القطاع العام يغطي منطقة مترامية في الانتاج والخدمات مما أدى إلى تراجع القطاع الخاص عن دوره الحقيقي في

---

[٥٤] . أزهار عبد الكريم الشيخلي. المساواة بين الرجل والمرأة في الدساتير العراقية الجزء الثاني، أوراق دولية ، مركز الدراسات الدولية /جامعة بغداد ٢٠٠٤/٢ ص٣.

[٥٥] . انظر تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١ . مصدر سبق ذكره.

الانشطة الاقتصادية ، حيث قامت التنمية على أساس تولي القطاع العام للمشاريع الضخمة والقيادية وترك المشاريع الصغيرة للقطاع الخاص ، كما افتقر القطاع الخاص كعنصر انتاجي وانمائي الى التكييف الدستوري والقانوني المناسب ، فضلاً عن الافتقار للدوافع الاستراتيجية لتحريك دوره في الحياة الاقتصادية والاجتماعية((٥٦)) ، وقد لعب القطاع النفطي الدور الاساس في تحديد حجم القطاع العام ومدى تدخله في الحياة السياسية بعد أن اصبحت الدولة تملك غالبية الناتج المحلي الاجمالي بشكل ادى الى تكريس حالة الدولة الرعوية على أساس القاعدة المردودية وتهميش دور القطاع الخاص ، وقد أدى هذا الوضع الى كوارث اقتصادية عندما ضعفت الدولة ، وهذا ما حدث مثلاً بعد الحصار الاقتصادي عام١٩٩٠ حيث عجز القطاع الخاص عن سد الفجوة الناتجة عن تراجع دور القطاع العام.

وبعد عام ١٩٦٨ فرض على القطاع الخاص المساهمة في بناء الاشتراكية مع وجوب تكيفه واحتوائه تدريجياً في حالة تعارض البنية الاجتماعية والسياسية له مع هذه المساهمة.

أما في حالة فشل سياسات الاحتواء والتكييف في خلق روابط المشاركة بين القطاعين فيجب هنا لجم القطاع الخاص في مختلف الانشطة لأنه يعيق سعي الدولة في تحقيق اشتراكيتها((٥٧)) ، واتساقا مع الواقع المتعارض مع شروط عمل القطاع الخاص استمر هذا القطاع خارج المشاركة الفعلية في جهود التنمية

---

(٥٦) . ثابت حامد الجادر . القطاع الصناعي الخاص واهميته في التنمية الاقتصادية . مجلة المنصور. العدد الخامس . المجلد الاول ، كلية الادارة والاقتصاد . جامعة بغداد٢٠٠٢ ص٧٠.

(٥٧) . عماد عبد اللطيف . الدولة والقطاع الخاص في العراق الادوار الوظائف السياسات . مصدر سبق ذكره ص٣٠٧.

الوطنية كما اصبح يفتقر وبشكل متزايد الى الرؤية الاستراتيجية التي تحدد المتطلبات الحقيقية للاقتصاد الوطني في المرحلة الراهنة والتي تمكنه من ايجاد سبل المواجهة والمنافسة الاقتصادية لا سيما في مجال جذب(FDI) . فمن المعروف أن القطاع الخاص يتميز بكفاءة اقتصادية أعلى من القطاع العام في مجال الاستثمار للارتباط القطاع العام باعتبارات غير اقتصادية، فضلاً عن انه عرضة للفساد بشكل اكبر من القطاع الخاص((٥٨)). فقد زاد حجم الاستثمارات في الدول العربية مثلاً من ٨مليار دولار في عقد الثمانينات عندما كان القطاع العام يفرض سيطرته الكاملة على الاقتصاد الى اكثر من ٢٥ مليار دولار في عقد التسعينيات بعد التطور الملحوظ في عمل القطاع الخاص والاسواق المالية العربية((٥٩)). ثم الى عشرات المليارات في العقد الاول من الالفية الثالثة نظرا لزيادة موجة التحرير الاقتصادي واصلاح الاسواق ونمو القطاع الخاص المحلي.

الفصل الرابع : الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق بعد التغيير ٢٠٠٣

المبحث الأول . تقييم حاجة الاقتصاد العراقي للاستثمار الاجنبي المباشر

قبل التطرق الى تقييم مدى حاجة الاقتصاد العراقي في المرحلة اللاحقة لل(FDI) لابد من ذكر نقطتين أساسيتين ، الأولى هي أن سمات الاقتصاد العراقي التي تم ذكرها سابقاً لا تشجع على استشراف مشاهد متفائلة تنطلق من واقع الامكانيات المالية والانتاجية الموضوعية للاقتصاد العراقي. فحجم الناتج ونصيب الفرد منه وارتفاع معدلات البطالة والتضخم وتدمير البنى التحتية وتردي مؤشرات التنمية

---

(٥٨) . علي توفيق الصادق . محمد مصطفى. الاقتصاد العربي بين الواقع والآمال . مجلة المستقبل العربي. العدد ٢٩٩ مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت ٢٠٠٤ ص٢٦.

(٥٩) . التقرير الاستراتيجي العربي لعام١٩٩٩. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية . مؤسسة الاهرام. القاهرة٢٠٠٠ص١٠٠.

الانسانية تقلل فرص نمو الادخار المحلي والاستثمار المحلي الامر الذي يدفع الى ان توكل تلك المهمة او جزء كبير منها الى عناصر اقتصادية خارجية يأتي في مقدمتها (FDI) وعليه لا نناقش هنا ما اذا كان (FDI) مفيد للاقتصاد العراقي الجديد ام لا ، بل نناقش مدى تلك الفائدة وتقييمها.

أما الثانية فتنطلق من المعطيات في النقطة الاولى ، فضلا عن تردى الأوضاع الامنية وغياب الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي بعد الحرب ولمدة غير محددة بدقة مما يدفعنا إلى الاعتقاد بضآلة مساهمة(FDI) في نمو الاقتصاد العراقي وضعف مساهمته في تحسين مستويات المعيشة وتحقيق معدلات نمو متقدمة في الفترة القصيرة القادمة، وستبرز المساهمة الكبرى في الفترة المتوسطة القادمة، أي بعد مرور خمسة عشر عاماً على الاقل.

وقد تميز الاقتصاد العراقي اصلاً باعتماده البالغ على القطاع الاجنبي لتنفيذ مشاريع استثمارية ضخمة على شكل مقاولات ومشاريع كبرى تسلم باليد وخدمات استشارية وإدارية وتنظيمية وتوريد تقنية جاهزة ... الخ ، وزادت تلك الحاجة للقطاع الاجنبي بعد الحروب المتكررة التي اتت على الغالبية العظمى من البنية التحتية للاقتصاد العراقي المنفذة أصلا بأيدي القطاع الأجنبي، وهو ما يدعو الى تدخّل جديد وبقوة للقطاع الأجنبي يفوق الوتيرة التي سبقت فترة الحصار الاقتصادي من حيث الحجم والنوعية والهدف لمساعدة العراق على اقتلاع نفسه من الأزمة الاقتصادية المستمرة. ويمكن تفسير حاجة الاقتصاد العراقي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الفترة الجديدة من خلال الحقائق الآتية:

١- خروج العراق من الحرب الاخيرة ٢٠٠٣ بقدرات انتاجية تكاد تكون معدومة وليس لها إمكانية النهوض بالأعباء والاستحقاقات الاقتصادية الجديدة لا سيما الاستراتيجية منها دون سند دولي على مستوى الحكومات

أو مستوى القطاع الخاص، وعليه ستصبح الحاجة كبيرة لل(FDI) لتعويض الهدر في فرص النمو وتعويض المخزون المستنفذ . واذا اضفنا الاستثمارات الجديدة المطلوبة لتمويل عمليات اعادة الاعمار ستتضاعف الحاجة الى (FDI).

٢- إن إيرادات العراق النفطية لن تحقق مستويات مقبولة وكافية، فالتقديرات تشير إلى إن إصلاح القطاع النفطي بحاجة إلى ١٠٠مليار دولار كحد ادنى او توظيف ٧مليارات دولار سنوياً لعدة سنوات متتالية للوصول الى انتاج يلبي متطلبات الانفاق على التنمية ، ويأتي هذا في اطار مشهد مستقبلي متفائل[٦٠] ، ولا يمكن للمؤسسات المالية العراقية تامين هذه المبالغ بمفردها وستلجأ كبديل مناسب الى(FDI) . وقد بدا هذا واضحا من خلال جولات التراخيص النفطية.

٣- تستدعي عملية تنمية الاقتصاد العراقي ضمان الادخار المعد لأغراض الاستثمار في القطاعات الانتاجية لا سيما القطاعات الرابحة والاستراتيجية منها، وتوليد تلك الادخارات يتطلب تحقيق مستوى من الدخل يتجاوز الاستهلاك العام والخاص فضلاً عن الالتزامات الدولية.

ويحتاج الاقتصاد العراقي لكي ينمو مثلا بنسبة ٣،٤% استثمار قدره ١٨ مليار دولار سنوياً . وقد يعد هذا المبلغ ضئيل اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار معدل نمو السكان البالغ ٢،٨% تقريباً[٦١] ، وعليه من المتوقع ان تعجز المصادر المالية العراقية التي يوفرها القطاع العام و القطاع الخاص عن

---

(٦٠) . اسماعيل عبيد . ندوة الاقتصاد العراقي في ظل الحصار وآفاق المستقبل . سلسلة الدائرة الحرة . بيت الحكمة، بغداد١٩٩٨، ص٢١.

(٦١) . آمال شلاش . رؤية لمتغيرات الاقتصاد العراقي ما بعد الحرب . مصدر سبق ذكره ص٤٨.

تأمين تلك المبالغ والادخارات ، وسيؤدي (FDI) وظيفته المنشودة في هذا المجال اذا ما نجح الجانب العراقي في تخليق البيئة المؤاتية.

٤- بموجب التقديرات الحالية يبلغ اجمالي العبء المالي للعراق من ثلاث قطاعات رئيسة هي ادعاءات التعويض . الديون الخارجية . العقود والاتفاقات التي ابرمت ولم تنفذ بعد حوالي عشرات المليارات من الدولارات ((٦٢)) وحتى لو اعتمدنا على تقديرات صندوق النقد الدولي للديون العراقية التي تعد تقديرات متفائلة فأنها تبقى كبيرة جداً يصعب مع سدادها أو جدولتها تحقيق نسب نمو اقتصادي مقبولة دون مساهمة(FDI).

المبحث الثاني: فرص ومحددات الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق

سنتجاهل قدر المستطاع الفرص والمحددات الظرفية التي تسود في المدى القريب (سنتين الى خمس سنوات) عدى التي تحمل معها امتدادات زمنية اطول. لاستحالة تقييم اداء(FDI) خلال هذه الفترة التي يتفق على انها ستكون مضطربة ولو بشكل متناقص . وسيتم التركيز على الفترة المتوسطة التي تبدأ بعد خمسة سنوات وتستمر حتى خمسة عشر سنة . كما ان تلك الفرص والمحددات ليست ثابتة بالضرورة . فلربما تتغير المحددات أو بعضها لتتحول الى فرص ايجابية وبالعكس . فالمستقبل ليس دائماً امتدادا خطيا للحاضر وبالتالي فأنه ليس قدراً محتوماً.

---

(٦٢) . فردريك دي بارتون ، عراق ما بعد الحرب والاستراتيجية الفاعلة لتحقيق سلام أكثر حكمة . ترجمة اللواء محمود البياتي . مركز الدراسات الدولية . جامعة بغداد ٢٠٠٣ ص٢٦.

أولاً/ فرص(FDI) .

إن الفرص المتاحة امام(FDI) مقرونة بشروط مختلفة وبالتالي فهي عناصر غير مؤكدة تماماً وتخضع بالنتيجة لعملية اعادة تقييم مستمرة تبعا للظروف والمتغيرات المستجدة وكما يأتي:

١- الفرص الاقتصادية : وتتضمن التحول الاساسي في اسلوب إدارة الاقتصاد من اسلوب الادارة الآمرة أو الموجهة الى اقتصاد السوق المحرر والتوجه بجدية الى خصخصة الاقتصاد العراقي بطريقة أو بأخرى، وبشكل يفتح للقطاع الخاص المحلي والمستثمر الاجنبي آفاقاً أرحب في النشاط الاستثماري.

وقد اسند هذا التوجه الاقتصادي الجديد الساعي الى جذب(FDI) بجهود نسبية من القرارات والتشريعات صادرة عن سلطة الادارة المدنية المؤقتة السابقة والحكومات العراقية المتتابعة لخصخصة الاقتصاد وتسهيل عمل(FDI) في المؤسسات الاقتصادية العراقية[٦٣] والسماح بملكية اجنبية في كل قطاعات الاقتصاد عدى قطاع المواد الأولية، وفتح الباب أمام المصارف والشركات الاجنبية للعمل بصيغة شراكات أو بشكل مستقل في العراق. فضلاً عن عوامل موضوعية اخرى تتعلق بطبيعة الاقتصاد العراقي منها سعة مجالات الاستثمار نظرا للدمار شبه التام الذي لحق بالبنى التحتية والقدرات الانتاجية. وتبعاً لذلك باتت حاجة العراق لل(FDI) شاملة وملحة، الأمر الذي سيفتح فرصاً أكثر اتساعاً أمام

---

[٦٣] . قانون الاستثمار الاجنبي الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة رقم ٣٩ .
تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠٠٩/٤/١٠ (www.kaadesign.com)

المستثمر الأجنبي الذي سيقبل عندها العمل مع الجهات العراقية لإحداث تحول في الطبيعة الريعية المتخلفة للاقتصاد العراقي ، عبر المساهمة في بناء القدرات الانتاجية من خلال تدعيم الروابط مع القطاع المحلي لدعم قدراته الانتاجية ذات القيمة المضافة العالية وخلق بيئة اقتصادية تنافسية وتشجيع قطاع التجارة الخارجية تصديراً و استيراداً

وهناك العديد من المؤشرات الاقتصادية تكمن في الاقتصاد الوطني تعمل كمحفزات لل(FDI) وتجعل منه حاجة ماسة وتدعو صانع القرار وبقوة للاستعانة بإمكانيات المستثمر الاجنبي لمواجهة المستقبل طبقاً للمنطق الاقتصادي منها سعة الاسواق والموارد البشرية والطبيعية وغيرها

٢ – الفرص السياسية: ومن أهمها المتغيرات السياسية الجديدة المتمثلة في تغيير نمط الحكم في العراق من نظام شمولي يعتمد التخطيط المركزي كمنهج اقتصادي الى نظام يمتاز بانفتاح أكثر ويتجه نحو تحرير الاقتصاد كمقدمة لتحويل الاقتصاد الوطني تدريجياً الى اقتصاد السوق. مركزاً في ذلك على تشجيع عمليات التكثيف في التعامل الاقتصادي مع الخارج بما فيه التجارة الخارجية وتشجيع(FDI) وسياسات جذبه وتوطينه كأحد البدائل المطروحة.

وقد اتخذت بعض القرارات بهذا الشأن لا سيما منها عملية خصخصة المشاريع العامة، فضلاً عن المتغيرات السياسية الدولية المتمثلة بالانفتاح السياسي الدولي على العراق الذي يسعى تبعاً لمصالح محددة (بعضها مشتركة) الى نجاح التجربة العراقية الجديدة في المجال السياسي والاقتصادي، عبر الدعم الاقتصادي والمالي الذي اصبح من المؤكد إن جانب مهم منه سيمول ويبنى على يد صندوق النقد الدولي و(FDI) التابع بشكل ما الى القوى العالمية الكبرى، لا سيما الرأسمالية منها كالولايات المتحدة الامريكية.

وقد لوحظ ان مؤسسات (FDI) تقوم احياناً بنشاطاتها في دول معينة تبعاً لإجراءات تنسيق مسبقة مع البلد الأم لتحقيق اهداف سياسية قد يكون أحدها دعم دولة أو نظام سياسي حليف أو صديق، كما هو الحال مع مشروع مارشال في اوربا او الاستثمار الامريكي في دول الاسيان.

وفي هذا الاطار يمكن للعراق استثمار علاقاته السياسية المميزة مع الولايات المتحدة ودول عالم الشمال المتقدم باتجاه جذب استثمارات كافية وإلغاء جزء مهم من الديون المتراكمة .

٢- الفرص الاجتماعية : ويمكن تحقيقها فقط في حالة النجاح في انجاز توافق للآراء بين فئات الشعب العراقي وقواه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية المختلفة حول رؤية استراتيجية تحدد معنى(FDI) ومهامه ومدى تحقيق المنفعة الاقتصادية والاجتماعية الوطنية من خلاله. وبالتالي تحقيق الحد الأدنى من حالة قبول وتقبل عام لنشاط(FDI) والتعامل معه بشكل بنّاء وجدي، لا سيما إذا ما توافق ذلك الجهد الاجتماعي مع الحاجة الاقتصادية والاجتماعية الماسة، مع رغبة قطاع واسع من الايدي العاملة العراقية للإيجاد فرص عمل يوفرها(FDI) بأجور مناسبة مقارنة بالأجور السائدة

ثانياً: محددات (FDI)

١- المحددات الاقتصادية : وتتضمن ضعف عنصر الجذب الاستثماري من الناحية الاقتصادية للاقتصاد العراقي عكس ما هو سائد عند الكثير من المتخصصين أو عامة الناس . ففضلاً عن ضعف الجوانب القانونية والتنظيمية والادارية التي تتعامل مع (FDI) والتي تحتاج بالضرورة الى فترة غير قصيرة لكي تستقر وتعرف على صعيد الاستثمار الدولي

كحقوق الملكية الفكرية وإدارتها وإطارها القانوني .. الخ. تتسم البنية الاقتصادية العراقية بالضعف في مجال جذب(FDI) تبعاً لضعف عمل الأسواق المالية، والمؤسسات التعليمية، ومراكز الدعم التكنولوجي، والمهارات البشرية التي تتعامل مع تقنية عالية[٦٤] والشركات المحلية الخاصة كحافز للتنافس مع(FDI)، حيث يتجه(FDI) غالباً الى الاقتصادات ذات الاستقرار والميزات التنافسية الأعلى، فظلا عن افتقار العراق لشبكة متطورة وكافية من الطرق والجسور والمطارات والسكك الحديدية ومنشئات المياه والكهرباء والخدمات الكافية لتلبية حاجات المستثمر الاجنبي، كما ستؤثر مخرجات الازمة الاقتصادية العالمية الاخيرة على تدفقات (FDI) سلباً باتجاه جميع الاقتصادات ومنها الاقتصاد العراقي بعد شحة السيولة وانكماش الاقتصاد العالمي.

٢- المحددات السياسية : وتتضمن عدم الاستقرار السياسي والامني فضلاً عن متغيرات سياسية وأمنية وقانونية اخرى.

فمن المعروف ان الاستقرار السياسي والامني الداخلي والاقليمي يقع في صلب عملية تقييم المخاطر التي يمكن ان يتعرض لها(FDI) ، فضلاً عن المخاطر المحتملة التي تمارسها الحكومات من رقابة وتدخل في شؤون (FDI) وتضعف الثقة بين الطرفين[(٦٥)]. كما ان المعوقات البيروقراطية والقانونية والفساد السياسي التي تعيق حل النزاعات بوتيرة تتوافق مع سرعة حركة القرارات في المؤسسات الاستثمارية بشكل يكفل تحقيق العدالة والشفافية

للمزيد في هذا المجال انظر تنمية الموارد البشرية في اقتصاد مبني على المعرفة .مجموعة مؤلفين. الطبعة الاولى .مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية . ٢٠٠٤ ص ٦٤

[٦٥] . سيار الجميل . تحديات العولمة وخيارات الاستجابة . مصدر ذكره ص١٧٨.

في العمل السياسي والإداري تعد من بين العوامل الاساسية التي تعيق عمل(FDI).

ومن محددات (FDI) الاخرى في العراق هو ذلك التحول الكبير في دور الحكومات على الصعيد الدولي نحو حماية عناصر أمنها القومي من خطر ما بات يعرف بالإرهاب الدولي، ومنحها المزيد من الاسبقيات لاعتبارات الأمن على حساب مصالح صناعات أو شركات معينة. ولعل هذا ما يفسر التراجع الواضح في الاهمية التي اولتها الولايات المتحدة لشركاتها النفطية في الخارج . وهذه الفرضية تنفي تسارع تدفقات استثمارات الشركات النفطية الغربية نحو الصناعة النفطية العراقية لمجرد كون النفط أصبح تحت سيطرة نظام سياسي صديق للولايات المتحدة الأمريكية((٦٦)). فضلا عن تنامي الاتجاهات الشعبوية في دول الفيض المالي والتكنولوجي في الغرب التي تعد مصدر اساس للمستثمرين الاجانب ، حيث تعمل هذه الاتجاهات كمصدات تقلل من ميل ال FDI نحو عالم الجنوب وتجبره على تحويل جزأ مهم منها الى اسواق البلدان الام .

٣- المحددات الاجتماعية : وتعتبر سلاحاً ذو حدين . فهي يمكن ان تكون متغيرات جذب(FDI) في حالة نجاح كل من (FDI) والمؤسسات الحكومية العراقية المختصة فضلاً عن دور مؤسسات المجتمع المدني والقوى الشعبية والحزبية العراقية في خلق تصور مجتمعي عام لمدى اهمية وفائدة (FDI) للمصلحة الوطنية للعراق في المرحلة الجديدة. لكن يمكن ان تشكل متغير طرد لل(FDI) في الحالة المعاكسة.

---

(٦٦) . آمال شلاش . رؤية في المتغيرات الاقتصادية لعراق ما بعد الحرب. مصدر سبق ذكره ص٤٩.

ويقصد بالمحددات الاجتماعية الموقف الكلي للمجتمع تجاه المستثمر الأجنبي وممتلكاته. ونظرة المواطن والدولة للمستثمرين الأجانب هي الأساس في القرار الاستثماري للمستثمر الأجنبي أو تقييمه للفرص والمحددات في السوق المحلي ((٦٧)).

ومن المحتمل أن ينظر المجتمع العراقي على الرغم من حاجته الماسة لمنافذ العمل الى (FDI) في المرحلة اللاحقة (القريبة) وتبعاً لتداعيات الوضع الامني والسياسي في العراق كمكمل أو بديل للاحتلال الاجنبي أو كعودة للشركات النفطية الاحتكارية، لا سيما اذا ما دعم هذا الرفض الشعبي تواجد كبير للعمالة الاجنبية الرخيصة والماهرة كبديل عن العمالة العراقية، وقد سبق ان واجه سعي الحكومة للتعاقد مع شركات مثل بلاك ووتر وشركات امريكية وبريطانية في مجال الطاقة والتدريب العسكري والدعم لوجستي بمعارضة فعاليات اجتماعية وشعبية وسياسية ودينية. وسيكون ذلك الرفض الشعبي مصدراً مهماً لزعزعة المناخ الاستثماري العام في البلد ما لم تتم العملية الاستثمارية وفقاً لرؤية عراقية تأخذ في مقدمة أولوياتها مصلحة الشعب العراقي. وهو ما لا يمكن ان يتسق بشكل كاف في هذه الظروف مع توجهات(FDI) التي ترفض الخضوع لقيود محلية مشددة . كما ان المستثمر الاجنبي لا يسعى الى تحقيق الرضا في أحد متغيرات الجذب بل ضمان الحد الأدنى من مستوى الرضا لجميع المتغيرات قبل اتخاذ قراره الاستثماري

المبحث الثالث: الاتجاهات المتوقعة لل(FDI) وانعكاسها على برامج التنمية وطبيعة الموقف الرسمي منها

---

(٦٧) . عبد العزيز الدخيل . تقرير المركز الاستشاري للاستثمار والتمويل. مصدر سبق ذكره ص٣.

من الضروري ان يتم اختيار القطاعات التي تعد ذات اولوية لل(FDI) وفقاً لمعايير وطنية كمعيار الميزة النسبية والمعايير الاجتماعية والمحتوى التقني ومستوى التنمية المحلية السائدة ومدى تفاوت الحاجة لقطاعات اقتصادية معينة. مع ضرورة تجنب الافراط في منح حوافز لل(FDI) بشكل قد يؤدي الى نقل الدخل المتحقق جراء نشاطات الاستثمار الاجنبي الى الجهات القائمة((٦٨)) وهذا الاختيار يعتمد بطبيعة الحال على القدرة التساومية وميزان القوى بين(FDI) من جهة والدولة العراقية من جهة اخرى.

فكلما كانت القدرة التساومية للدولة المضيفة عالية كلما استطاعت فرض افضلياتها في مجال القطاعات الواجب تركز نشاط (FDI) فيها وبالعكس . وانطلاقاً من حاجة العراق الى مئات المليارات من الدولارات لإعادة بناء الاقتصاد المدمر فقط، فضلاً عن متطلبات مجاراة الاقتصاديات الناشئة ، فمن المتوقع أن لا يحظى العراق بموقع الطرف الاقوى الذي يتمكن من فرض أفضلياته الاستثمارية على(FDI) بقدر تمكن(FDI) من اختيار القطاعات التي تحقق له عائد اكبر على ان ذلك لا يعني تقاطع تلك الافضليات أو التقائها جميعاً ودائماً.

ومن بين عناصر القطاعات التي سيتوظف فيها (FDI) هي قطاع البنى التحتية والخدمية كالبناء والتشييد والمواصلات والكهرباء والنفط حيث تنخفض نسبة المحتوى الانتاجي والتقني والصناعي ونسبة استخدام المعدات المتقدمة وترتفع العوائد المتوقعة . ومن المتوقع أن يتم التركيز في هذا المجال على

---

(٦٨) . للمزيد انظر محمد عبد صالح . التضخم والبطالة. مجلة شؤؤن عراقية. العدد الاول .بغداد تموز ٢٠٠٦ .

القطاع النفطي نظراً لتوافق الطرفين أل(FDI والعراق) بشكل مبدئي على أهميته، فضلاً عن ان الاستثمار فيه يمتاز بسمة تدنية الكلف وتعظيم العائد . وهذا التوجه المتوقع لل(FDI) يعكس رغبة الجهات القائمة به في تجنب خطر عدم الاستقرار الاقتصادي المحلي وعدم اكتمال الاسواق الداخلية بشكل يؤثر على حركة المبيعات والعوائد المتوقعة لل(FDI) والاعتماد على القطاعات ذات العوائد المضمونة وقطاعات الخدمات الأساسية ، في حين تأتي المجالات الإنتاجية ذات المحتوى التقني والمالي العالي وقطاعات الرفاه الاقتصادي والاجتماعي والتي تعتمد على ارتفاع القدرة الشرائية للفرد العراقي واكتمال الاسواق المحلية والدورة الانتاجية في المرحلة الثانية.

أما الموقف الرسمي العراقي ازاء (FDI) فقد صار من المؤكد في بداية ونهاية المطاف أن العراق سيرحب بالدور الذي يمكن ان يؤديه (FDI) . وسيعمل على توافر الشروط والحوافز اللازمة قدر الامكان لعمل (FDI) في الاقتصاد العراقي [٦٩]وتلافي السلبيات التي ستصاحب هذا النشاط عبر اجراءات استباقية يتوجب على صانع القرار العراقي تنفيذها لخلق المناخ الاستثماري المؤاتي من بين أهمها: توفير قدر مقنع من الاستقرار الامني والسياسي، تحقيق توافق بين الاطراف السياسية ومن تمثله (يمكن القياس في هذا المجال مع الموقف المتناقض للقوى السياسية الرسمية تجاه جولات التراخيص النفطية

---

[٦٩] للمزيد انظر باسل الحسيني. السياسات الاقتصادية في العراق والتطلعات والسياسات الاجتماعية في العراق والمنطقة بعد الحرب(بحوث ومناقشات وتوصيات ورشة العمل التي نظمتها منظمة الاسكوا).(ط١)مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أيار ٢٠٠٤ ص٣٨

) ، اتخاذ اجراءات جادة لمواجهة الفساد السياسي والاداري الذي بات يمثل عائقاً حقيقياً بوجه سياسة اعادة الإعمار والتقدم، وتوفير بيئة اقتصادية تنافسية بعيداً عن الاحتكار الحكومي أو الخاص للنشاط الاقتصادي. وينطلق هذا الترحيب من اسباب موضوعية تتصل بطبيعة الاقتصاد العراقي الجديد وعلاقته بالاقتصاد العالمي في الوقت الراهن . واخرى سياسية تتعلق بطبيعة نظام الحكم الجديد في العراق وعلاقته بالقوى الدولية وثالثة اقتصادية... الخ . ومن هذه الاسباب مثلاً الآتي :

١- رغبة العراق في تغيير السمة السيئة لاقتصاد الريع والتي لازمته منذ فترة طويلة، الى سمة اقتصاد منتج عبر الاستعانة ب(FDI) الذي سيعمل على دفع القطاع المحلي الخاص والعام دفعاً الى تطوير قدراته التنافسية القائمة على اساس الانتاج أولاً، وتحسين الإنتاج من حيث الجودة والسعر ثانياً، والقدرة على الوصول للأسواق المحلية والدولية ثالثاً، لكي يبقى المنتج العراقي في السوق المحلي على الاقل ويستمر، فضلاً عن توفير وضمان الحصول على التقنية المتقدمة التي يصعب الحصول عليها في ظل الاحتكار الدولي للتقنية لا سيما في اطار قوانين حماية حقوق الملكية الفكرية التي اقرتها منظمة التجارة العالمية(WTO).

٢- ضخامة الاعباء الاقتصادية التي يتعين انجازها خلال الفترة اللاحقة مع عدم كفاية الموارد النفطية في تغطيتها لأسباب متعددة منها ضعف الانتاج النفطي تبعاً لتقادم وسائل انتاجه وتراجع اسعاره يقابلها تضخم اسعار المنتجات الاستهلاكية المستوردة ، فضلاً عن اثر التداعيات الأمنية والسياسية عليه، حيث تتطلب عملية اصلاح وتجديد القطاع النفطي لكي يفي بمتطلبات التنمية ومواجهة المهام الجسام المتمثلة

بالديون المتراكمة وإعادة الأعمار مبالغ طائلة يصعب توفيرها دون الاستعانة بجهة دولية تعمل كمتغير مساعد لتخفيف الأعباء المالية وانجاز بعض المهام الاقتصادية كبديل أو كمكمل للجهد الحكومي، وهذه الجهة الدولية هي(FDI) انطلاقاً من قدراته الفائقة في هذا المجال.

٣- سترحب الجهات الرسمية العراقية بعمل(FDI) للتعبير عن تمسكها بتنفيذ وعودها للشعب العراقي الخاصة بالجدية في اعادة الاعمار وبسرعة أولاً، والتعبير عن قبولها والتزامها بالسير في المنهج السياسي والاقتصادي الجديد القائم على اساس الانفتاح والتحرير ثانيا ، وقد تم بالفعل ابرام العديد من العقود الاستثمارية بانتظار تحقيق الفرصة المناسبة للبدء.

الخاتمة والاستنتاجات.

تطرقت الدراسة الى موضوع جدُ مهم في اطار العلاقات الدولية سواء على الصعيد السياسي او الاقتصادي ألا وهو الاستثمار الاجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية . غير إن أهمية دراسة هذين المتغيرين وعلاقتهما ببعضهما تكتسب صفة مضاعفة عندما يتعلق الامر بالعراق . نظراً للظروف الموضوعية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي باتت تتسم بها الدولة العراقية . وقد وضعت الدراسة نصب العين مدى مصداقية فكرة تأثير (FDI) على التنمية الاقتصادية والإنسانية في العراق في الماضي والحاضر والمستقبل تحرياً عن الغاية المذكورة. ولتحقيق ذلك ذهبت الدراسة الى تفصيل المتغيرات الرئيسة والفرعية ذات الصلة بهدف الدراسة العام. فضلاً عن الاهتمام بالمدى الزمني لتطور متغيرات البحث وعلاقتهما ببعضهما في إطار البيئة الاقتصادية والسياسية العراقية، وكذلك ايلاء الجانب النظري والبعد

الدولي الاهمية التي يستحقها بالدراسة . وفي ضوء ما تقدم نخلص الى تقديم جملة من الاستنتاجات المرتبطة بمضامين هذه الدراسة وكالآتي:

أولاً: الاستنتاجات متعلقة بالاستثمار الاجنبي المباشر.

١- تظهر الدراسة ان هذا المتغير ينطوي على أهمية كبيرة ليس في المجال الاقتصادي فحسب بل وكذلك في المجال الاستراتيجي والسياسي الدولي.

٢- تظهر الدراسة ان لل(FDI) مؤشرات معينة يتم من خلالها التعرف على حجم نشاطاته في اي دولة ومنها العراق بسهولة. وبالتالي يمكن متابعته والتعامل معه أو اختيار احد انواع هذه المؤشرات كنوع مميز لتفعيله في اقتصاد معين لاسيما في العراق.

٣- تبين الدراسة ان لل(FDI) آثاراً ايجابية واخرى سلبية في الاقتصاديات المضيفة يعتمد ترجيح احدهما على نوعية العلاقة بين الدولة المضيفة و(FDI) وقوة كل منهما.

٤- تثبت الدراسة إن الاستثمار الأجنبي يعمل إذا ما توفرت الظروف المناسبة على مساعدة الاقتصاديات المضيفة ومنها الاقتصاد العراقي في التقدم والارتقاء

ثانياً: الاستنتاجات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية

١- تظهر الدراسة ان نماذج التنمية المختلفة والمتعاقبة التي سادت النظام الاقتصادي كانت قاصرة عن تحقيق الهدف، وان أفضل أسلوب للتنمية هو اسلوب التنمية الانسانية .

٢- تبين الدراسة ان التنمية الاقتصادية في اي بلد لا يمكن ان تنجح إلا بعد توافر جملة من الشروط من أهمها توفير الموارد المالية والتقنية الكافية التي يستطيع توفيرها (FDI) .

٣- لكل من التنمية الاقتصادية والتنمية الانسانية مؤشرات خاصة إلا انها يتكاملان ويتفاعلان مع بعضهما سبيلاً للنهوض بواقع الانسان والمجتمع.

ثالثاً: الاستنتاجات الخاصة بالاقتصاد العراقي.

١- كان الاقتصاد العراقي وما يزال اقتصاداً اشتراكياً يقوم على اساس سيطرة القطاع العام.

٢- يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل مطلق على واردات النفط وعليه تعتمد برامج التنمية الى حد بعيد على اسعار النفط وبشكل جعل من الاقتصاد العراقي مرتهناً بالاقتصاد العالمي .

٣- ينطوي الاقتصاد العراقي على فرص ومحددات تواجه عمل(FDI) في العراق، وتعتمد آلية ترجيح افضلهما على جهود الحكومة العراقية لتوفير الشروط اللازمة لعمل (FDI).

رابعاً: الاستنتاجات العامة

١- تظهر وقائع وبيانات الاقتصاد العراقي انه أعتمد على (FDI) الى حد كبير ، لذلك فقد شهدت التنمية نكسة كبيرة بعد الحصار الاقتصادي وتوقف نشاط (FDI).

٢- سيؤدي (FDI) دوراً مهماً في خلق بيئة تنافسية في العراق بشكل يحفز القطاع الخاص العراقي على العمل والانتاج وبالتالي تخفيف سمة اقتصاد الريع.

٣- سيؤدي (FDI) دورا مهما في امتصاص نسبة كبيرة من العمالة ويخلق سوق متقدمة للعمل . ويحسن من واقع الخدمات عبر إعادة بناء البنى التحتية وهو بذلك يساهم في تعزيز التنمية الانسانية أو بعض مؤشراتها المتصلة بخدمة ورفاهية ودخل المواطن.

٤- سيعمل (FDI) على نقل التقنية المتقدمة الى العراق بشكل يساعد على تحفيز الابداع التقني ودعم المعرفة وخلق نموذجاً جديدا للحياة وتوسع الفرص والمكافأة الاجتماعية.

٥- سيعمل (FDI) على اعفاء الحكومة من الانفاق على بعض القطاعات بعد ان يستثمر بها وبشكل يمنح الحكومة العراقية الوقت والجهد للتفرغ الى تعزيز التنمية الاقتصادية والانسانية

٦- ان كل المنجزات التي يمكن ان يحققها (FDI) تبقى رهينة بنجاح العراق في توفير الشروط اللازمة لنجاح هذه المهمة وبعكسه ستكون النتيجة متناقضة مع الهدف.

٧- التنظيم والتسويق: فالعراق مثلاً اذا امتلك موارد إدامة النمو يبقى غير قادر على الوصول الى الاسواق الدولية ، وهنا يؤدي ال(FDI) دور المتغير الممكّن للصناعات العراقية للنفاذ.